الرتبة بين الأسماء العاملة عمل الفعل ومعمولاتها
في ديوان أشرعة الرجاء

د. فاطمة عبد القادر مخلوف

قسم اللغة العربية–كلية الآداب–جامعة سرت

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاةِ والسلامِ على سيدنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحْبهِ أجمعين، وعلى المرسلين، وعلى من اتّبعْهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

أما بعد – فإن النحويين تنبّهوا للقوانين والقواعد التي تنظم بنية الجملة العربية، ومن أهم هذه القوانين الرتبة، فهناك علاقة لكل مفردة بما يسبقها وبما يلحقها، وأن لكل مفردة وظيفة تؤديها.

والكلام العربي المفيد يأتي من نظام للتركيب يستسيغه السامع والقارئ، يقول عبد القاهر الجرجاني: "أنْ لا نَظم في الكَلمِ، ولا ترتيب، حتى يُعلَّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب تلك"[1]، إلا أن الأديب قد يخرج عن المألوف؛ ليوصل مشاعره وأغراضه للمتلقي، وسبب هذا الخروج عند الجرجاني " أنّ الكَلم تترتَّب في النطق بسبب ترتُّب معانيها في النفس"[2] .

والأسماء العاملة عمل الفعل بوضعها في التركيب مع أجزاء الكلام لها مع معمولاتها رتبة، وهذه الرتبة لها خصائص، فتكون في بعضها حرة مطلقا، وفي بعضها تكون مقيدة في حال التقديم، وفي بعضها تكون مقيدة في حال التأخير، وبذلك لا تكون الرتبة مختصة بالجملة الفعلية أو الاسمية وعناصرهما فقط، والأسماء العاملة عمل الفعل هي: (المصدر، واسم الفاعل، وصيغة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم الفعل، وأفعل التفضيل)، وهي عاملة فيما يليها، ومعمولة لما يسبقها من العوامل ما عدا (اسم الفعل)[3] .

ولما كانت ظاهرة الرتبة تُعد أحد أهم الظواهر التي تعرض للأسماء العاملة عمل الفعل داخل التركيب، إلى جانب شيوع هذه الظاهرة في ديوان أشرعة الرجاء جاء التفكير في هذا الموضوع ، وقد اعتمدتُ في هذا

(1) الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (2004م)، كتاب دلائل الإعجاز،(ط5) ، قرأه وعلّق عليه أبو فهر، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي55.

(2) المصدر السابق 56.

(3) يُنظر: الغلاييني، الشيخ مصطفى، (1993م)، جامع الدروس العربية (موسوعة في ثلاثة أجزاء)، (ط28)، راجعه ونقّحه الدكتور عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، 3/274-275 .

البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي في بعض المواضع، واقتضت طبيعة الدراسة دراسة الظواهر اللغوية دراسة تراثية، واستقصاء ذلك بالرجوع إلى الكتب الأمهات، والرجوع إلى بعض الكتب الحديثة التي تناولت الرتبة.

وقد اشتمل البحث على مقدّمة، وتمهيد للتعريف بالشاعر وديوانه، والرتبة وأنواعها، وثمانية مطالب، هي كالتالي: **المطلب الأول**- الرتبة بين اسم المصدر ومعموله، و**المطلب الثاني**- الرتبة بين اسم المصدر ومعموله، و**المطلب الثالث**- الرتبة بين اسم الفاعل ومعموله، و**المطلب الرابع**- الرتبة بين صيغة المبالغة ومعمولها، و**المطلب الخامس**- الرتبة بين اسم المفعول ومعموله، و**المطلب السادس**- الرتبة بين الصفة المشبهة ومعمولها، و**المطلب السابع**- الرتبة بين اسم الفعل ومعموله، و**المطلب الثامن**- الرتبة بين أفعل التفضيل ومعموله، وينتهي البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد

أولا- التعريف بالشاعر وديوانه[1]: هو امحمد علي سليمان محمد أبو سطاش الفيتوري، أصله من فواتير زليتن، وُلد في سوق الخميس شرق مدينة الخمس، وفيها نشأ.

دَرَسَ مرحلة التعليم الأساسي بالمدرسة القرآنية (سيدي علي الفرجاني)، وحفظ القرآن الكريم كاملًا، ودَرَسَ في معهد أبي ذر الغفاري للقراءات القرآنية، كما دَرَسَ في معهد المعلمين الخاص (الشهيد امحمد المقريف)، وقد حصل على دبلوم معلم في اللغة العربية، كما حصل على الليسانس في اللغة العربية من كلية (الآداب والعلوم) من جامعة المرقب، وعُيّن معيدًا بالكلية نفسها، وكُلّف أمينًا لتحرير صحيفة (ناصر) الصادرة عن الجامعة، وفي هذه المرحلة كان تأثّره واضحا بالتراث الشعري، وقد حصل على الماجستير في اللغويات سنة 2002م من جامعة المرقب، وكان عنوان أطروحة الماجستير (دراسة وتحقيق لجزأين من منتهى أمل الأريب للحسكفي)، وحصل على الدكتوراه من كلية الآداب (جامعة الإسكندرية) بمصر، سنة 2011 م، وكان عنوان أطروحة الدكتوراه (مسائل الخلاف النحوي في شروح مغني اللبيب) .

زيادة وتفصيل في اسم الشاعر (امحمد علي أبو سطاش): أصل كلمة (امحمد) (مُحمّد) اسم مفعول من الفعل المبني للمفعول (يُحمّد) بتضعيف العين، وفي اللهجة الليبية يصعب البدء بالميم المضمومة؛ فيُؤْتى بهمزة الوصل، ويسكّن الحرف الذي بعدها، مثال ذلك يُقال: في (مُعمر) (امْعمّر)، وفي(مُنوّر) (امْنوّر)، كذلك

(1) يُنظر: د. نصر، قريرة زرقون، (2004م) الحركة الشعرية في ليبيا في العصر الحديث (بداياتها – اتجاهاتها– قضاياها – أشكالها – أعلامها)، (ط1)، دار الكتاب الجديد المتحدة – بيروت – لبنان، 2 / 102- 105.

كان الأوْلى في (أبو) أن تكون (أبي) مجرورة؛ لأن إعرابها مضاف إليه، ولكن (أبو) حكاية للكنية المتداولة، وسأستعمل في البحث (أبي) بحسب ورودها في الإعراب، أمّا معنى الكلمة (سطاش)؛ فهي العدد (ستة عشر) في اللهجة الليبية .

وديوان (أشرعة الرجاء) يتكون من (1827) بيت، ممثلة في (121) قصيدة، ومن إصدار دار الوفاء بمدينة الخمس بـ(ليبيا) لسنة 2012 م، وهذه هي الطبعة الأولى للديوان.

ثانيا– التعريف بالرتبة وأنواعها، الرتبة لغةً: " المَنْزِلة عِنْد المُلُوكِ وَنَحْوهَا"[1]، وكما تتقدّم وتتأخر مرتبة الأشخاص عند الملك؛ تجد العناصر في اللغة العربية تتقدّم وتتأخر وفق نظام معين .

الرتبة اصطلاحًا، هي: " جَعْل الأشياء الكثيرة بحيث يُطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدّم والتأخّر"[2]، وقد تنبّه النحويون الأوائل إلى هذه المصطلحات، وضمّنوها كتبهم، ولاحظوا أن الكلمات تنتظم مع بعضها في نسق معين تحكمها القواعد، والعلاقة بين المفردات، وأن هذا النظام لتوصيل المعنى، وقد يتغير بحسب ما يتطلبه السياق كالأهمية، أو التخصيص، أو غير ذلك .

قال ابن جني: " ألا تعلم أن الفاعل رتبته التَقَدّم، والمفعول رتبته التأخّر، فقد وقع كلٌ منهما الموقع الذي هو أولى به؛ فليس لك أن تعتقد أن الفاعل وقد وقع مقدما أنّ موضعه التأخير، وإنما المأخوذ به في ذلك أن يُعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخرًا أن موضعه التقديم "[3] .

وفي الباب نفسه يقول ابن يعيش: " رتبة الفعل يجب أن يكون أولًا، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخرًا، وقد تقدّم المفعول؛ لضرب من التوسع، والاهتمام به، والنية به التأخير"[4].

وهناك ثلاثة أنواع من الرتبة هي[5]:

أولًا: الرتبة المحفوظة، أو (المقيدة)، وهي: التي لا يجوز فيها التقديم .

([1]) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين الأنصاري، (1414هـ)، لسان العرب، (ط3)، دار صادر – بيروت، ، 410/1 مادة (رتب) .

([2]) الجرجاني، علي بن محمد الشريف، (1985م)، كتاب التعريفات مع فهرست (طبعة جديدة)، مكتبة لبنان – بيروت، 48.

([3]) ابن جني، أبو عثمان بن جني، (د – ت)، الخصائص، (د – ط)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 294/1-295.

([4]) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د- ط)، شرح المفصل، (د- ت) ، إدارة الطباعة المنيرية – مصر، 76/1.

([5]) الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (2004م)، كتاب دلائل الإعجاز،(ط5) ، قرأه وعلّق عليه أبو فهر، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، 106-107، د. حسان، تمّام حسان، (2006م) اللغة العربية معناها ومبناها، (ط1) ، عالم الكتب – القاهرة، 207، د. عبد اللطيف، محمد حماسة، (2010م)، الصدارة في الجملة العربية (دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم)، (ط1)، تصدّير الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الآداب – القاهرة، 141-142.

ثانيًا: الرتبة غير المحفوظة، ويقابلها (الترتيب الحر)، وهو الذي تتقدّم فيه الوظيفة النحوية مع احتفاظها بمحلها وإعرابها.

ثالثًا: وهو الذي تُقدّم فيه الوظيفة النحوية مع عدم احتفاظها بمحلها وإعرابها؛ فتأخذ بتقدّمها محلًا آخرًا، وإعرابًا آخرًا.

وكذا الرتبة بين الأسماء العاملة عمل الفعل ومعمولاتها، فتارة تكون مقيدة مطلقا، وتارة تكون مقيدة في بعض المواضع، وتارة تكون حرة، فيجوز للكاتب التأخير والتقديم، وذلك بحسب الأغراض.

المطلب الأول – الرتبة بين المصدر ومعموله

المصدر: "هو اسم الحدث الجاري على الفعل" [1]، ويعمل عمل فعله لازمًا، ومتعديًا، وماضيًا، وحالًا، ومستقبلًا[2]، والمصدر على ثلاثة أقسام: مؤكّد للفعل، ومبيّن لهيئته، ومبيّن لعدد مرات فعله، والمصدر المؤكّد، والمبيّن للفعل لا يعملان، أمّا المصدر النائب عن فعله نحو: (ضربًا زيدًا)، والمصدر المقدّر بـ(أن) والفعل نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِك زيدًا)، أي: من أن ضربتَ زيدا، فيعاملان، والعامل في (زيدًا) المصدر عند سيبويه؛ لأنه كالفعل[3]، ويكون العامل مقدّرا عند المبرد، والسيرافي[4].

والرتبة محفوظة عند من يرى أن العامل هو المصدر؛ فلا يتقدّم معمول المصدر عليه؛ لأنه مؤول بأن والفعل، والحرف صلة والفعل موصول، ومعمول الفعل معمول المصدر؛ فلا يجوز أن يتقدم عليه، وأجاز الرضي تقديمه إذا كان معموله ظرفًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾[5]، وقوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [6]، وقال: "تقدير الفعل في مثله مكلف"[1]. أمّا الرتبة عند من يرى أن العامل مقدّر فالرتبة غير محفوظة ويجوز التقديم .

([1]) الشريف الجرجاني، علي بن محمد (2010م) شرح العوامل (ط1) ، ومعه 1- البركوي، محمد بن بير علي، تحفة الإخوان في شرح العوامل المائة للبركوي للشيخ مصطفى الغليبولي، 2- الاسفراييني، عصام الدين إبراهيم، شرح العِصَام على عوامل البركوي، ، 3- سعد الدين الصغير، شرح عوامل الجرجاني ، 4- الجرماني، الشيخ أحمد بن محمد القطامي، تسريح الغوامل في شرح العوامل ، تحقيق وتعليق إلياس قبلان، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، 212 (شرح الغليبولي).

([2]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل 59/6-67، أبو الحسن، نور الدين علي بن محمد على ألفية ابن مالك، (1998م)، شرح الأشموني، (ط1)، قدّم له ووضح هوامشه وفهارسه حسن محمد، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، 202/2 .

([3]) يُنظر: سيبويه ،(أبو بشر) ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، (1988م)، الكتاب (ط3)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، 189/1 في (باب من المصادر جَرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه) .

([4]) يُنظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د- ت)، المقتضب، (د- ط)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت، 157/4، وفيه (فقولك: ضربا زيدًا ينتصب بالأمر كأنك قلت: اضرب إلا أنه صار بدلا من الفعل لما حذفته).

([5]) النور من الآية 2.

([6]) الصافات من الآية 102.

ظاهرة الرتبة بين المصدر ومعموله في ديوان أشرعة الرجاء

تتمثل ظاهرة الرتبة بين المصدر ومعموله في النمط الآتي:

المعمول(مجرور بحرف الجر) + المصدر.

التحليل:

ورد معمول المصدر متقدّمًا عليه- وهو شبه جملة من (الجار والمجرور)- في ثلاثة عشرة موضعًا، منها قول الشاعر:

فوَيَـــلُ النسَـــاءِ فـــتلنَ الرّجَـــال وَصَـــارَت لهَـــن المـــنى تبَعَـــا`

(تبعًا) مصدر يعمل عمل فعله (تبع)، وهو خبر للفعل الناقص (صار)، واسمه (المنى)، والجار والمجرور (لهن) متعلق بالمصدر، متقدّم عليه، والأصل (صارت المنى تبعا لهن)، وقد مَنَعَ سيبويه تقديم معمول المصدر عليه، وأجازه الرضي؛ لوروده في الاستعمال العربي، وأجاز المبرد التقديم؛ لأنه يرى أن العامل فعل محذوف، والغرض من التقديم تبيين عظيم ما تفعله النساء بالرجال، حتى صارت (المنى) تبعًا لهن، ومن تقديم معمول المصدر قول الشاعر:

سَـــلْ فـــؤادِي يَـــا مَـــرَادِي لـــــيسَ لِي فِي ذاك رِيبَـــــهَ`

(ريبة) مصدر للفعل (ارتاب)، وقد تقدّم معموله (في ذاك) عليه، والمصدر اسم للفعل الناقص (ليس)، وخبره شبه الجملة (لي)، وغرض التقديم هنا مناسبة القافية، وهي (ساكنة)، وقد قام الشاعر بإبدال التاء المربوطة الساكنة هاء نطقا وكتابة، وهي تكون (هاء) نطقًا لا كتابة عند الوقف عليها، يقول الشاعر في البيت السابق لهذا البيت:

لا اطِيـــــق البَعَـــــد عنـــــكِ انـــــتِ دائِـــــي والطبِيبَـــــهَ`

فكذلك هنا القافية ساكنة؛ إذ وقف الشاعر على (الطبيبه) بالهاء، وهي معطوفة بالواو على الخبر (دائي)، والمبتدأ (أنت) .

المطلب الثاني – الرتبة بين اسم المصدر ومعموله

([1]) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسين، (1996م)، شرحه لشافية ابن الحاجب، (ط 2)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي، 406/3.

([2]) (من المتقارب)، أبو سطاش، امحمد علي، (2012م)، أشرعة الرجاء، (ط1)، دار الوفاء- الخمس – ليبيا 284.

([3]) (من مجزوء الرمل)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 52.

([4]) (من مجزوء الرمل)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 51.

اسم المصدر هو: "ما ساوى المصدر في الدلالة على معنى وخالفهُ بخلوه- لفظا، وتقديرًا دون عوض- من بعض ما في فعله"[1]، نحو: (قتال) من (قاتل)، فحُذفت الألف دون عوض، وإذا كان عَلَمًا نحو:(يَسَار، فجّار، برَّة) لا يعمل باتفاق، ولاسم المصدر نفس شروط المصدر في العمل، وكذا أحواله .

وإذا كان مصدرا ميميا – أي: زادت الميم فيه لغير مفاعلة، نحو: (مضرِب، ومَحْمَدة) – لا يعمل عند البصرين، وأجاز الكوفيون، والبغداديون إعماله، أمّا اسم المصدر؛ فعمله قليل[2]، نحو: "مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ"[3]، أمّا رتبة اسم المصدر مع معموله؛ فيسري عليها ما يسري على المصدر من أحكام.

تعقيب: لم يرد في الديوان تقديم معمول اسم المصدر.

المطلب الثالث – الرتبة بين اسم الفاعل ومعموله

اسم الفاعل: "ما دلّ على حدثٍ وصاحبه" [4]، ويعمل عمل فعله الذي أُشتق منه، سواءً أكان لازمًا أم متعديًا، فإذا كان مجردًا من الألف واللام؛ أُشترط فيه دلالته على الحال، أو الاستقبال، أو أن يعتمد على شيء، وألّا يكون مصغرًا، وإذا كان متصلا بالألف واللام؛ فإنه يعمل مطلقًا ماضيًا، وحالًا، ومستقبلًا، وللرتبة بين اسم الفاعل ومعموله حالتان:

الحالة الأولى – وجوب تأخير معمول اسم الفاعل .

الحالة الثانية – جواز تقديم معمول اسم الفاعل وتأخيره.

أولًا – وجوب تأخير معمول اسم الفاعل في ديوان أشرعة الرجاء

أمّا عن رتبة اسم الفاعل مع معموله؛ فهي رتبة غير محفوظة، أي: يجوز أن يتقدّم عليه عدا في بعض المواضع التي يلزم فيها تأخير المعمول على اسم الفاعل، وهذه المواضع هي:

الأول: إذا وقع اسم الفاعل صلة لموصول، نحو: (هذا الضارب زيدًا).

الثاني: إذا وقع مجرورًا بالإضافة، أو بحرف جر غير زائد نحو: (هذا غلامُ قاتل زيدًا)، أو (مررت بضاربٍ زيدًا)، وأجازه بعضهم؛ لأنهم توسّعوا في الظرف والجار والمجرور، أمّا إذا كان حرف الجر زائدًا فجائز تقديم

([1]) أبو الحسن، شرح الأشموني 204/2.

([2]) يُنظر: الأستراباذي، رضي الدين، شرحه شافية ابن الحاجب 412/3، أبو الحسن، شرح الأشموني 204/2-207.

([3]) أبو عبد الله، مالك بن أنس، (2004م) الموطأ، (ط1)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة آل نهيان الخيرية والإنسانية – أبوظبي – الإمارات، 60/2.

([4]) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق، وشرح الدكتور عبد العال سالم، الجزء الأول، والجزء الثاني، والجزء الثالث نشر مؤسسة الرسالة 1992م، د- ط، والجزء الرابع والجزء الخامس نشر دار البحوث العلمية – الكويت، 1979م، د- ط، والجزء السادس والجزء السابع نشر دار البحوث العلمية – الكويت، 1980م، د- ط، 80/5.

معموله، نحو: (ليس زيدٌ عمرًا بضاربٍ)، وفي الإضافة أجاز قوم عمل اسم الفاعل المضاف إلى (حق، غير، جدّ).

الثالث: إذا وقع اسم الفاعل صفة لموصوف؛ فلا يجوز تقديم معموله عليه، نحو: (هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا) فـ(ضاربٌ) صفة لـ(رجلٌ)، ولو قدّمت معموله (زيدا)؛ لكان من باب تقديم معمول الصفة، ولو قدّمت المعمول فكأنك قدّمت العامل، وهذا لا يجوز.

وكذا لا يجوز تقديم صفة اسم الفاعل عليه، نحو: (هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا)، ولا ما عملت فيه الصفة؛ لأنه صار بوصفه أقرب للاسم، ويجوز بالاتفاق تأخير الصفة على المعمول نحو: (هذا ضاربٌ زيدًا عاقلٌ)[1].

ظاهرة وجوب تأخير معمول اسم الفاعل في ديوان أشرعة الرجاء

جاءت ظاهرة وجوب تأخير معمول اسم الفاعل في الأنماط الآتية:

النمط الأول: أل (صلة) + اسم الفاعل + معموله.

النمط الثاني: اسم الفاعل (صفة) + معموله.

النمط الثالث: أل (صلة) + اسم الفاعل (صفة)+ معموله.

النمط الرابع: المعمول (مجرور بحرف الجر) + اسم الفاعل (صفة).

التحليل:

النمط الأول: أل (صلة) + اسم الفاعل + معموله.

تقدّم اسم الفاعل- وهو صلة على معموله وجوبًا- في خمسة مواضع، منها قول الشاعر:

وَقـــعُ الخَطـــوبِ وَهَوْلِهَـــا اَضْـــنَانِي لِلّهِ دَرَّ المـــــــالِكينَ جنَـــــــانِي[2]

(المالِكين) اسم فاعل يعمل عمل فعله مطلقًا؛ لأنه صلة (أل)، و(أل) المتصلة بالمشتق اسم موصول عند الجمهور بمعنى الذي وفروعه، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هم)، و(جناني) مفعول به، ويمتنع تقديمه على عامله؛ لأنه صلة (أل)، والموصول وصلته كالجزء الواحد؛ لذا لا يتقدّم معمول الصلة على الاسم الموصول.

النمط الثاني: اسم الفاعل (صفة) + معموله.

تقدّم اسم الفاعل- وهو صفة على معموله وجوبًا- في قول الشاعر:

([1]) يُنظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، (1998م)، شرح جمل الزجاجي، (ط1)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعّار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، 5/84-85.

([2]) (من الكامل)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 148.

وَقـــــــوْل نـــــــاقِصٌ فِعْـــــــلا عَلـــــــى المِيْـــــــدَانِ يَنْـــــــتَظِمُ[1]

(ناقصٌ) اسم فاعل يعمل عمل فعله يدل على الحال؛ أو الاستقبال، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، و(فعلًا) معموله، ويمتنع تقديمه على عامله؛ لأنه صفة للمبتدأ (قولٌ)، وصاغ الابتداء بالنكرة؛ لأنها خُصصت بالوصف، ولأن الخبر جملة هي: (ينتظم) .

النمط الثالث: أل (صلة) + اسم الفاعل (صفة) + معموله.

جاء اسم الفاعل صفة، وصلة لـ(أل) في أربعة مواضع كقول الشاعر:

حَـــيّ الرُبّـــوعَ الحَاضِـــنَاتِ الاسْمَـــرَا طـــول الزّمَـــانِ تَضَـــوعَ مِسْـــكا اَذْفـــرًا[2]

(الحاضنات) اسم فاعل يعمل عمل فعله مطلقًا؛ لأنه صلة (أل)، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هن)، يعود على (الربوع)، و(الأَسْمَرَا) مفعول به، ويمتنع تقديمه على عامله اسم الفاعل؛ لاجتماع مانعين، الأول دخول (أل) الصلة عليه، والثاني كونه صفة لـ(الربوع) .

النمط الرابع: المعمول (مجرور بحرف الجر) + اسم الفاعل (صفة).

تقدّم معمول اسم الفاعل الواقع صفة في قول الشاعر:

قـــــدْ اَرْضَـــــعَتْه وُاشْـــــنطون لبَاءَهَـــــا لبَنَـــــا خَبِيثَـــــا للـــــدَنَاءَةِ حَاوِيًـــــا[3]

(حاويًا) اسم فاعل عامل عمل فعله اللازم، وقد تعدى إلى مفعوله بحرف الجر، وزمنه الحال، وهو صفة ثانية لـ(لبنًا)، ويجوز أن يُعرب حالا، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره (هو)، وقد تقدّم عليه معموله المتعدي إليه بحرف الجر(للدناءة)، والأصل: (لبنًا خبيثًا حاويًا للدناءة)، وقد خالف الشاعر بتقديم معمول اسم الفاعل الواقع صفة .

ثانيًا – جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه

يجوز التقديم والتأخير بين اسم الفاعل ومعموله، وذلك في غير مواضع وجوب التأخير.

ظاهرة جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه في ديوان أشرعة الرجاء

تقدّم المعمول المجرور بحرف الجر على عامله (اسم الفاعل اللازم) في النمط التالي:

المعمول (تعدى إليه اسم الفاعل بحرف الجر)+ اسم الفاعل.

([1]) (من مجزوء الهزج)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 139.

([2]) (من الكامل)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 273.

([3]) (من الكامل)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 342.

التحليل:

تقدّم معمول اسم الفاعل جوازا في تسعة عشر موضعًا كقول الشاعر:

وَآيَـــاتَ الشَـــهِيدِة حِـــينَ نَـــادَتَ فهَـــلْ للقـــوْلِ كـــانوا مُنْصِـــتِينَا[1]

(منصتينا) خبر للفعل الناقص (كان)، وهو لازم كفعله (أنصت)، فاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، وقد تقدّم عليه معموله (للقول)، والأصل (هل كانوا منصتين للقول)، وسبب التقديم هنا التوكيد، فمعلوم أن الإنصات يكون لـ(القول) لا لغيره، لكن تقديم (القول) جاء؛ ليؤكّد سماع قول آيات الشهيدة حين نادت، وممّا جاء في تقديم معمول اسم الفاعل جوازًا قول الشاعر:

لا تَقتُلِيـــــهِ فإنَـــــهُ بِـــــكِ تائِـــــه مِـــنْ فـــرْطِ حُبّـــكِ صَـــارَ كالسَـــكرَان[2]

(تائه) خبر (إن)، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله اللازم (تاه)، فيتعدى لمفعوله بحرف الجر، وزمنه المستقبل؛ لأنه جاء في سياق الطلب، أي: طلب ترك فعل القتل، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره (أنت)، وقد تقدّم عليه متعلقه (بك)، وهو مفعوله الذي تعدّى إليه بحرف الجر (الباء)، وجاز هذا التقديم؛ لأنه لا مانع يمنع من ذلك، ولعل الغرض من التقديم التخصيص، إذ خصّ من يخاطبها بالتيه بها، حتى كأنه سكران، وقد طلب منها عَدَمَ قتله .

المطلب الرابع – الرتبة بين صيغة المبالغة ومعمولها

صيغ المبالغة هي: (فعّال، ومفعال، وفعول، وفعيل، وفَعِل) تفيد المبالغة والتكثير، وهي تعمل بنفس شروط عمل اسم الفاعل، وتأخذ أحكامه من التقديم والتأخير[3].

والصيغ (فعُول، فعّال، مفعال) تعمل باتفاق عند البصريين[4]، حَكَى سيبويه: "ضروبٌ سوقَ الإبل"[5]، "أمّا العسلَ فأنا شراب" [6]، و"إنه لمنحار بوائكها"[7]، بنصب(سوق)، و(العسل)، و(بوائكها) على المفعول لصيغ المبالغة، أمّا الرتبة بين صيغ المبالغة ومعمولاتها عند البصريين فهي رتبة حرة، ويرى الكوفيون أن صيغ

([1]) (من الوافر)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 184.

([2]) (من الكامل)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 308.

([3]) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 2/23-24 .

([4]) يُنظر: ابن مالك، جمال الدين محمد، (1977م)، شرح عمدة الحافظ وعُدة اللافظ، (د- ط) ، مطبعة العاني – بغداد 678/2 .

([5]) سيبويه، الكتاب 110/1.

([6]) المصدر السابق 112/1.

([7]) المصدر السابق 112/1.

المبالغة لا تعمل، وأن العامل في الاسم المنصوب بعد صيغ المبالغة هو فعل يُقدّر من لفظ هذه الأسماء نحو: (ضروبٌ يضرب زيدًا)[1]، ويرون أن صيغ المبالغة لا تشبه الفعل[2]، ولا يجوز تقديم المعمول على صيغ المبالغة؛ لأنه لو تقدّم فلا دليل على الفعل المضمر[3]، وبهذا تكون الرتبة عندهم مقيدَّة.

ظاهرة تقديم معمول صيغة المبالغة في شعر ديوان أشرعة الرجاء

تتمثل ظاهرة تقديم معمول صيغ المبالغة عليها في النمط التالي:

المعمول (تعدت إليه صيغة المبالغة بحرف الجر) + صيغة المبالغة.

التحليل:

ورد تقديم المعمول – وهو مجرور بحرف الجر على صيغة المبالغة – في عشرة مواضع كقول الشاعر:

فَبَنَـــاتُ فِكْـــرِي بِالشـــرَاعِ خبِـــيرَة وَمحـــــابِرِي دفاقـــــة وَشـــــؤُونِي[4]

صيغة المبالغة (خبيرة) على وزن فعيلة، وقد تقدّم عليها معمولها (بالشراع) المجرور بحرف الجر، وصيغة المبالغة (خبيرة) خبر المبتدأ (بنات)، وهو مضاف، و(فكري) مضاف اليه، وتقدّم معمول صيغة المبالغة عليها؛ للأهمية ليبيّن الشاعر ما خبيرة به بنات فكره، والخبير هو: "الذي يخبر الشيء بعلمه"[5]، ومما جاء في تقديم معمول صيغة المبالغة جوازا قول الشاعر:

وَسَـــحَابَة الشـــك ارْتمـــت بِسَـــمَائِنَا وَالشـــك فِي بَحْـــرِ الهَـــوَى دَسّـــاس[6]

(دسّاس) صيغة مبالغة على وزن (فعّال) من الفعل (دسّ)، تعمل عمل فعلها اللازم؛ فتتعدى للمفعول به بحرف الجر، وصيغة المبالغة خبر للمبتدأ (الشك)، وفاعلها ضمير مستتر فيه تقديره (هو) يعود على المبتدأ، و(في) حرف جر عدى صيغة المبالغة إلى مفعولها (بحر)، وهو مضاف و(الهوى) مضاف إليه، وقُدّم معمول صيغة المبالغة (في بحر الهوى) لمناسبة الوزن والقافية، كما في البيت السابق لهذا البيت من قول الشاعر:

خَـــتِمَ اللقـــاءُ ومُـــزّق القِرْطـــاسُ وَالقلـــبُ ابْطـــلَ مَـــا يَقـــول النـــاسُ[7]

([1]) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 17/2.

([2]) يُنظر: الأستراباذي، رضي الدين، شرحه لشافية ابن الحاجب، 422/3.

([3]) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 17/2، الأستراباذي، رضي الدين، شرحه لشافية ابن الحاجب 422/3.

([4]) (من الكامل)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 251.

([5]) ابن منظور لسان العرب 227/4، مادة (خبر).

([6]) (من الكامل)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 91.

([7]) (من الكامل)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء الصفحة نفسها .

القافية في هذه القصيدة التي بعنوان (أستخيرك أمرها) سينية مرفوعة، و(الناس) في هذا البيت فاعل مرفوع، وكذا الحال في باقي الأبيات .

المطلب الخامس – الرتبة بين اسم المفعول ومعموله

اسم المفعول هو: "ما دلّ على حدث وواقع عليه"[1]، ويُشترط في إعماله ما يُشترط في اسم الفاعل، وإذا كان متعديا لواحد رفعه على أنه نائب فاعل، وإذا كان متعديًا لاثنين أو أكثر رفع الأول على الإنابة، ونصب ما سواه، نحو: (هذا مضروب أبوه)، أو (زيدٌ مُعطى أبوه درهمًا) .

ويجوز إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه، نحو: (زيدٌ مضروبُ العبد) ففي هذه الصورة أسندت اسم المفعول إلى ضمير(زيد) فلك في(العبد) أن تجره بالإضافة كما سبق، أو أن تنصبه على التشبيه بالمفعول نحو: (زيدٌ مضروبٌ العبدَ)، ولا يعمل ما جاء بمعناه على وزن (فِعْل، وفَعْل، وفَعيل) ك(ذِبْح، وقَبْضٍ، وقتيل)[2]. وهناك حالتان لرتبة المفعول مع معموله، **الحالة الأولى**: وجوب تأخير معمول اسم المفعول، **والحالة الثانية**: جواز تقديم معمول اسم المفعول وتأخيره .

أولًا – وجوب تأخير معمول اسم المفعول

أمّا عن رتبة اسم المفعول مع معموله؛ فهي رتبة غير محفوظة، ويجوز أن يتقدّم عليه المعمول إلا في بعض المواضع، وهي نفس المواضع التي يمتنع فيها تقديم معمول اسم الفاعل، كأن يقع اسم المفعول (صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو مجرورا بالإضافة، أو مجرورا بحرف جر غير زائد)[3].

ظاهرة وجوب تأخير معمول اسم المفعول في ديوان أشرعة الرجاء

جاء تأخير معمول اسم المفعول عليه في النمط التالي:

أل + اسم المفعول (صفة لموصوف) + المعمول .

التحليل:

تأخر المعمول على اسم المفعول وجوبًا، وهو صلة (أل)، وصفة لموصوف في قول الشاعر:

قصَـــدَتكَ أفئِـــدَة الرّجَـــالِ لِتَرْتَـــوي مِـــنْ بَحْـــرِكَ المَمْلـــوءِ جُـــودًا لِلـــوَرَى[4]

([1]) ابن الناظم، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام،(2000م)، شرحه على ألفية ابن مالك، (ط1)، تحقيق محمد باسل عُيُون السّود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، 308 .

([2]) المصدر السابق 308، السيوطي، همع الهوامع 91/5 .

([3]) يُنظر: ابن عصفور شرح جمل الزجاجي84/5-85.

([4]) (من الكامل)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 274.

(المملوء) اسم مفعول يعمل عمل فعله مطلقًا؛ لأنه صلة (أل)، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، يعود على (البحر)، و(جودًا) مفعول به، ويمتنع تقديمه على عامله اسم المفعول؛ لاجتماع مانعين الأول دخول (أل) عليه، والثاني وقوعه صفة لـ(بحرك)، وشبه الجملة (للورى) متعلقة باسم المفعول.

ثانيًا– جواز تقديم معمول اسم المفعول وتأخيره

يجوز تقديم معمول اسم المفعول وتأخيره في غير مواضع وجوب التأخير.

ظاهرة جواز تقديم معمول اسم المفعول وتأخيره في ديوان أشرعة الرجاء

تتمثل ظاهرة جواز تقديم معمول اسم المفعول وتأخيره في النمط التالي:

المعمول (تعدى إليه اسم المفعول بحرف الجر)+ اسم المفعول .

التحليل:

تقدّم معمول اسم المفعول عليه في خمسة عشر موضوعًا، منها قول الشاعر:

قـــدْ كـــان ذاك مِـــن البَسِـــيطِ مُخلعًـــا فـــاخلعْ عَليْنَـــا حُلـــة التَبْسِـــيطِ[1]

(مخلعًا) اسم مفعول يعمل عمل فعله اللازم، ونائب الفاعل مستتر تقديره (هو)، وهو خبر للفعل الناقص (كان)، و(ذاك) اسمه، و(من البسيط) معمول لاسم المفعول تقدّم عليه جوازا، والأصل: (كان ذاك مخلعًا من البسيط)، والغرض من تقديم شبه الجملة (من البسيط) الاهتمام، فقدّم الشاعر ما هو أهم لديه وهو حديثه عن بحر الشعر (البسيط)، ومن تقديم معمول اسم المفعول اللازم المتعدي إليه بحرف الجر قول الشاعر:

يَـــا رَبِّ إِنِّي مِـــنْ ذنَـــوبِي مُثْقَـــلٌ مَـــنْ لِي سِـــوَاك يُقِيلـــنِي عَثَـــرَاتِي[2]

(مُثقل) اسم مفعول من الفعل (يُثقل) المبني للمفعول، يعمل عمل فعله اللازم، وزمنه المستقبل؛ لأنه واردٌ في سياق الطلب، وهو الدعاء، واسم المفعول خبر للحرف الناسخ (إنّ)، واسمه الضمير المبني (ياء) المتكلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا)، و(من) حرف جر، و(ذنوبي) اسم مجرور، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير مبني في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان باسم المفعول ومتقدّمان عليه، وغرض التقديم التخصيص، وقد قدّم الشاعر المعمول ليبيّن الذي يثقله وهو (الذنوب).

([1]) (من الكامل)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 102 .

([2]) (من الكامل)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 33 .

المطلب السادس – الرتبة بين الصفة المشبهة ومعمولها

الصفة المشبهة "هي: المصوغة لغير تفضيل؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدث"[1]، وهي تعمل في معمولها الرفع على أنه فاعل، أو النصب على التشبيه بالمفعول إذا كان معرفة، أو على التمييز إذا كان نكرة، والجر بالإضافة[2].

أمّا عن الرتبة بين الصفة المشبهة ومفعولها؛ فيمتنع تقديمها؛ لأنها فرع اسم الفاعل في العمل[3]، أمّا إذا كان غير ذلك كالجار والمجرور؛ فيجوز تقديمه نحو: (زيدٌ بك قوي).

تعقيب: لم يرد في ديوان أشرعة الرجاء تقديّم معمول الصفة المشبهة عليها.

المطلب السابع – الرتبة بين اسم الفعل ومعموله

اسم الفعل: هو "ما ناب عن الفعل معنىً واستعمالًا كـ(شتان)، و(صه)، و(مه)"[4]، وفي ماهيتها الآراء التالية[5]:

الرأي الأول: ما ذهب إليه البصريون في كونها أسماء.

الرأي الثاني: ما ذهب إليه الكوفيون في كونها أفعال.

الرأي الثالث: وهو رأي ابن صابر[6] الذي جعلها قسما رابعا، وأسماه الخالفة، وأضافه لأقسام الكلمة، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، وفي اسميتها ثلاثة مذاهب: المذهب الأول- أنها وُضعت أسماء لألفاظ دالة على معنى الفعل من حدث وزمان، المذهب الثاني- دلالتها على الفعل بالوضع لا بالصيغة ، وهذا ظاهر كلام سيبويه[7] وأبي علي[8] ، المذهب الثالث- أنها أسماء لمصادر دخلها معنى الفعل[9].

([1]) الأزهري، خالد بن عبد الله، (2000م)، شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو(ط1)، وهو شرح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين أبي محمد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد باسل عُيُون السُّود، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، 19/2.

([2]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع 95/5.

([3]) يُنظر: ابن الناظم، شرحه على ألفية ابن مالك 318، الأزهري، شرح التصريح 48/2.

([4]) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، (د- ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (د- ط)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، 81/4.

([5]) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع 121/5، الصبان، محمد بن علي، (د – ت)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (د- ط)، تحقيق عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، 288/3-289.

([6]) هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي، يُنظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1979م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (ط2)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفك، 311/1.

([7]) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 529/3، 229/4، السيوطي، همع الهوامع 121/5.

([8]) ينظر: الفارسي، (أبو علي) الحسن بن عبد الغفّار، (1996م)، كتاب الإيضاح، (ط 2)، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب العلمية – بيروت – لبنان، 147.

([9]) يُنظر: الأزهري، شرح التصريح 281/2، السيوطي، همع الهوامع 121/5.

أمّا عن الرتبة بين اسم الفعل ومعموله؛ فهي محفوظة، إذْ لا يجوز عند البصريين تقديم معمول اسم الفعل عليه بالنظر إلى الأصل، وما جاء على غير ذلك تأوّلوه؛ لأن معظمها مصادر، والمعلوم أنّ المصادر لا يتقدّم معمولها عليها، أو تكون صوتا جامدا نُقل إلى المصدرية ثم إلى اسم فعل، أو ظرفا، أو جارا ومجرورا ونُقل إلى اسم فعل، وهذه ضعيفة في العمل فكيف بمعمولها متقدّم عليها، وقد أجاز الكوفيون التقديم[1].

تعقيب: لم يرد تقديم معمول اسم الفعل عليه في ديوان أشرعة الرجاء، وبذلك وافق رأي البصريين القائلين بالمنع .

المطلب الثامن – الرتبة بين أفعل التفضيل ومعموله

أفعل التفضيل هو: "الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل"[2]، أمّا عمله في المفعول به؛ فلا يجوز باتفاق، ولا بشبهه لكنه يتعدى إليه بحرف الجر، وينصب الحال، والتمييز؛ لأنهما يكتفيان برائحة الفعل نحو: (أنا أفضل منك راكبًا)، و(أنا أفضل منك علمًا) [3].

أمّا عن رتبة أفعل التفضيل مع معموله؛ فهي محفوظة، فلا يجوز أن يتقدّم عليه؛ لأنه مُلحق بالفعل الجامد، إذ يُصاغ على وزن (أفعل)، وذلك قياس في كل ما يصاغ منه فعل التعجب .

ويُقدّم المعمول وجوبًا إذا كان اسم استفهام؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة، نحو: (أَنْتَ مِمّنْ أَفْضلُ؟)، والأصل: (أَنْتَ أَفْضَلُ ممن)، أو يكون مضافًا إلى اسم الاستفهام، نحو: (أَنْتَ مِنْ غُلامِ مَنْ أَفْضَلُ؟)، فإن كان غير ذلك؛ فلا يجوز تقديم المفضول على عامله إلا في الشعر كقول الشاعر:

إذا سَـــايَرَتْ أَسْمَـــاءُ يَوْمًـــا ظعِينَـــةً فأَسْمَـــاءُ مِـــنْ تِلـــكَ الظعِينَـــةِ أَمْلَـــحُ[4]

فـ(من تلك) جار ومجرور معمول لأفعل التفضيل (أملح)، ومتقدّم عليه .

ظاهرة تقديم معمول أفعل التفضيل في ديوان أشرعة الرجاء

جاء تقديم معمول أفعل التفصيل عليه في النمط التالي:

المعمول (تعدى إليه أفعل التفضيل بحرف الجر) + أفعل التفضيل.

([1]) يُنظر: أبو علي، الإيضاح 149، الأستراباذي، رضي الدين، شرحه لشافية ابن الحاجب 3/88-89.

([2]) الأزهري، شرح التصريح 2/92.

([3]) يُنظر: المصدر السابق 3/464-465.

([4]) (من الطويل)، جرير، (1986م)، ديوانه، (د- ط)، دار بيروت – بيروت، 84، يُنظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ 2/766، الأزهري، شرح التصريح 2/99، الصبان، حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 3/76.

التحليل:

ورد ذلك في ثلاثة مواضع، منها قول الشاعر:

فيَـــا ضَـــبْيْ مِـــنْهُن لا لا تَكـــوِنِي وَكـــــوِنِي إلى الرّفـــــقِ بِي اَسْـــــرَعَا[1]

(أسرعا) أفعل تفضيل خبر للفعل الناقص (كان)، وياء المخاطبة اسمه، وقد تقدّم المعمول المكون من الجار والمجرور (بي) على عامله أفعل التفضيل، وقد خالف النحويين بذلك ، إذ لا يتقدّم معمول أفعل التفضيل إلا إذا كان اسم استفهام، ولا يكون إلا في الشعر للضرورة، والغرض من تقديم معمول أفعل التفضيل في هذا البيت مناسبة الوزن والقافية، والقافية (عينية مفتوحة) يقول الشاعر في البيت السابق لهذا البيت:

فوَيْـــلُ النِسَـــاءِ قـــتَلنَ الرِجَـــال وَصَـــارَتَ لهُـــنّ المـــنَى تبَعًـــا[2]

فكذلك هنا القافية (عينية مفتوحة)، فإعراب (تبعًا) خبر للفعل الناقص (صار)، واسمه (المنى)، وقد تقدّم متعلق المصدر(لهن)، والأصل (صارت المنى تبعا لهن)، ويجوز عند الرضي تقديم معمول المصدر إذا كان جارا ومجرورا.

الخاتمة:

توصل البحث إلى أهم النتائج الآتية:

أ- رتبة المصدر مع معموله محفوظة لمن جعل العامل هو المصدر نفسه كسيبويه، وقد أجاز الرضي التقديم إذا كان المعمول شبه جملة (ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا)، وهذا ما عليه الواقع اللغوي في الديوان، ومن الأغراض التي قدّم الشاعر؛ لأجلها متعلق المصدر (المبالغة، ومناسبة القافية).

ب- تكون الرتبة غير محفوظة عند من قدّر العامل في معمول المصدر فعلا محذوفا لا المصدر.

ت- لا يجوز تقديم معمول اسم المصدر عند من قال بأن العامل هو اسم المصدر، وجوّز الرضي تقديم المعمول إذا كان ظرفا، وجارا ومجرورا، ويجوز تقديم معمول اسم المصدر عند من جعل العامل فعلًا مقدّرًا، ولم يرد تقديم معمول اسم المصدر في ديوان أشرعة الرجاء.

ث- الرتبة بين اسم الفاعل ومعموله حرة، وللشاعر أن يقدّم أو يؤخّر ما لم يمنع من ذلك مانع .

([1]) (من المتقارب)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء 284.

([2]) (من المتقارب)، أبو سطاش، أشرعة الرجاء الصفحة نفسها .

ج- هناك مواضع يمتنع فيها تقديم معمول اسم الفاعل، وتكون الرتبة فيها مقيّدة، وهذه المواضع هي: (إذا وقع اسم الفاعل صلة لموصل، أو إذا وقع مجرورًا بالإضافة، أو بحرف جر غير زائد، أو إذا وقع صفة لموصوف).

ح- ورد من هذه المواضع على قلة كون اسم الفاعل صلة، وكونه صفة لموصوف، وقد اجتمع المانعان في أربعة مواضع.

خ- تقدّم معمول اسم الفاعل اللازم، وكان ذلك لأغراض عدة، منها التوكيد، والتخصيص.

د- رتبة صيغة المبالغة مع معمولها غير محفوظة -ما لم يمنع من ذلك مانع- عند من يرى أنها هي العاملة- وهم البصريون- وللشاعر أن يقدّم أو يؤخر ليوصل مشاعره، وأغراضه للمتلقي، ومن الأغراض التي وردت (الأهمية، ومناسبة الوزن والقافية).

ذ- قدّم الشاعر معمول صيغة المبالغة اللازمة جوازا في عشرة مواضع، ولم يرد بالديوان تقديم المفعول به، وقد كانت الرتبة حرة في هذه المواضع.

ر- رتبة صيغة المبالغة مع معمولها محفوظة عند الكوفيين؛ لأنهم يرون أنها لا تعمل، ويرون أن العامل فعل مضمر، فإذا تقدّم المعمول؛ فلا دليل على الفعل.

ز- الرتبة بين اسم المفعول ومعموله حرة، إذا لم يمنع من ذلك مانع.

س- المواضع التي يمتنع فيها تقديم معمول اسم المفعول عليه هي نفس المواضع التي يمتنع فيها تقديم معمول اسم الفاعل عليه، كأن يقع اسم المفعول صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو مجرورًا بالإضافة، أو مجرورًا بحرف جر غير زائد، و(في هذه المواضع تكون الرتبة مقيدة).

ش- ورد منها في موضع واحد، كون العامل صلة لـ(أل)، وصفة لموصوف.

ص- الرتبة بين اسم المفعول ومعموله حرة في غير مواضع وجوب التأخير، ولم يرد بالدّيوان تقديم المفعول على اسم المفعول .

ض- تقدّم جوازًا معمول اسم المفعول اللازم في خمسة عشر موضعًا، وكان ذلك لأغراض عدة، منها الاهتمام، والتخصيص، و(في هذه المواضع كانت الرتبة حرة).

ط- الرتبة بين الصفة المشبهة ومنصوبها محفوظة إذا كان مفعولا به ، ويجوز أن يتقدّم معمول الصفة المشبهة إذا كان جارًا ومجرورًا .

ظ- لم يرد في ديوان أشرعة الرجاء تقديّم معمول الصفة المشبهة.

ع- رتبة اسم الفعل مع معموله محفوظة عند البصريين بالنظر إلى الأصل، فلا يجوز تقديم معموله عليه، وما جاء على غير ذلك تأوّلوه، وغير محفوظة عند الكوفيين، والمرجّح ما ذهب إليه البصريون؛ لأن الواقع اللغوي يؤيده.

غ- لم يرد تقديم معمول اسم الفعل في ديوان أشرعة الرجاء، وبذلك وافق رأي البصريين القائلين بالمنع.

ف- الرتبة بين أفعل التفضيل ومعموله محفوظة؛ فلا يتقدّم عليه، وإذا كان معموله اسم استفهام يجب تقديمه؛ لأن الصدارة له، ولم يرد هذا بالديوان.

ق- إذا تقدّم معمول أفعل التفضيل- وكان غير اسم استفهام- فهذا خاص بضرورة الشعر فقط، وقد ورد هذا في الديوان- على قلة- في ثلاثة مواضع، وكان الغرض من التقديم مناسبة الوزن والقافية.

المسائل الخلافية الواردة في الرتبة بين الأسماء العاملة عمل الفعل ومعمولاتها

أ- خالف الشاعر بتقديم معمول اسم الفاعل اللازم الواقع صفة في موضع واحد.

ب- خالف الشاعر ما ذهب إليه النحويون البصريون من تقديم معمول أفعل التفضيل، حيث إنه قدّم المعمول، وهو ليس اسم استفهام في ثلاثة مواضع.

التوصيات:

هذا الديوان صدر حديثا في سنة (2011م)، ومن الناحية الفنية هو شعر عمودي، مُلتزم فيه ببحور الشعر، والوزن والقافية، مع فصاحة كلماته، وصوغها في أساليب متنوعة، ومُيسرة.

ومن الناحية الموضوعية تنوعت أغراضه بين الغزل العذري، أو (العفيف)، و(المدح، والفخر، والرثاء، والهجاء، والتديّن، والالتزام، والسخرية، والوطنية) ، وقد دُرس لُغويا ولم يُدرس أدبيا ، وأوصي بدراسته أدبيا لمميزاته الفنية والموضوعية التي ذكرتها سابقا.

و**أخيرًا** ... أرجو أن تنهض هذه الدراسة لِمَا هي موضوعة لأجله، فإن كنتُ قد أصبت؛ فبتوفيق من الله ومنة ، وإن كانت الأخرى؛ فحسبي أني اجتهدت، وأسأل الله السداد والتوفيق، هو ولي ذلك والقادر عليه.

المصادر والمراجع

أولا – المصدر الذي تقوم عليه الدراسة

- أبو سطاش، المحمد علي، (2012م)، أشرعة الرجاء، (ط1)، دار الوفاء- الخمس – ليبيا.

ثانيا – مصادر ومراجع البحث

- ابن الناظم، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام،(2000م)، شرحه على ألفية ابن مالك، (ط1)، تحقيق محمد باسل عُيُون السّود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- ابن جني، أبو عثمان بن جني، (د – ت)، الخصائص، (د – ط)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، (1998م)، شرح جمل الزجاجي، (ط1)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعّار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- ابن مالك، جمال الدين محمد، (1977م)، شرح عمدة الحافظ وعُدة اللافظ، د- ط ، مطبعة العاني – بغداد.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين الأنصاري، (1414هـ)، لسان العرب، (ط3) ، دار صادر – بيروت.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، (د- ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (د- ط)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د- ط)، شرح المفصل، (د- ت) ، إدارة الطباعة المنيرية – مصر.
- أبو الحسن، نور الدين علي بن محمد (1998م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ط1)، قدّم له، ووضح هوامشه وفهارسه حسن محمد، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- أبو عبد الله، مالك بن أنس، (2004م) الموطأ، (ط1)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة آل نهيان الخيرية والإنسانية – أبوظبي – الإمارات.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، (2000م)، شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو(ط1)، وهو شرح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين أبي محمد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد باسل عُيُون السُّود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسين، (1996م)، شرح شافية ابن الحاجب، (ط 2)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي.
- الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (2004م)، كتاب دلائل الإعجاز،(ط5) ، قرأه وعلّق عليه أبو فهر، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي.
- جرير، (1986م)، ديوانه، (د- ط)، دار بيروت – بيروت.
- د. حسان، تمّام حسان، (2006م) اللغة العربية معناها ومبناها، (ط1) ، عالم الكتب–

القاهرة.

– د. عبد اللطيف، محمد حماسة، (2010م)، الصدارة في الجملة العربية (دراسة نحوية دلالية من خلال القرآن الكريم)، (ط1)، تصدّير الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الآداب – القاهرة.

– د. نصر، قريرة زرقون، (2004م) الحركة الشعرية في ليبيا في العصر الحديث (بداياتها– اتجاهاتها – قضاياها – أشكالها – أعلامها)، (ط1)، دار الكتاب الجديد المتحدة – بيروت – لبنان.

– سيبويه ،(أبو بشر) ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، (1988م)، الكتاب (ط3)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة.

– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1979م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (ط2)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر.

– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق، وشرح الدكتور عبد العال سالم، الجزء الأول، والجزء الثاني، والجزء الثالث نشر مؤسسة الرسالة 1992م، د- ط، والجزء الرابع والجزء الخامس نشر دار البحوث العلمية – الكويت، 1979م، د- ط، والجزء السادس والجزء السابع نشر دار البحوث العلمية – الكويت، 1980م، د- ط.

– الشريف الجرجاني، علي بن محمد (2010م) شرح العوامل (ط1) ، ومعه 1- البركوي، محمد بن بير علي، تحفة الإخوان في شرح العوامل المائة للبركوي للشيخ مصطفى الغليبولي، 2- الاسفراييني، عصام الدين إبراهيم، شرح العِصَام على عوامل البركوي، ، 3- سعد الدين الصغير، شرح عوامل الجرجاني ، 4- الجرماني، الشيخ أحمد بن محمد القطامي، تسريح الغوامل في شرح العوامل ، تحقيق وتعليق إلياس قبلان، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

– الشريف الجرجاني، علي بن محمد ، (1985م)، كتاب التعريفات مع فهرست (طبعة جديدة)، مكتبة لبنان – بيروت.

– الصبان، محمد بن علي، (د – ت)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (د- ط)، تحقيق عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

– الغلاييني، الشيخ مصطفى، (1993م)، جامع الدروس العربية (موسوعة في ثلاثة أجزاء)، (ط28)، راجعه ونقّحه الدكتور عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.

– الفارسي، (أبو علي) الحسن بن عبد الغفّار، (1996م)، كتاب الإيضاح، (ط 2)، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

– المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د- ت)، المقتضب، (د- ط)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.